رفع هذا التقرير إلى الحكومة المصرية في عام ١٩٥٣ جيمس ايلبرغر
خبير وزارة الخارجية الأمريكية بالأنظمة العسكرية في الدول النامية

مقدمة

إن جوهر الحكم هو القوة، فالحكم ليس مجرد اقتراح إجراءات عامة أو إصدار أحكام قضائية، ولكنه "اضطلاع" بهذه الإجراءات و"تنفيذ" لتلك الأحكام. ولهذا كانت المحافظة على السلطة هدفًا في حد ذاتها، لا يتخلف في هذا نظام عن نظام، مهما تعددت الأسماء وتبدلت الصور. وأما النجاح في تحقيق ذلك فيبقى رهينًا بانتقاء أكثر الوسائل ملاءمة وأضمنها نتيجة.

ففي الأنظمة الدستورية تلعب التقاليد و"القوانين السياسية" دورًا هامًا في فرض القيود على الوسائل المتبعة للمحافظة على السلطة. فالحكومة في النظام الدستوري لا تملك أن تقوم بإلقاء القبض على زعماء المعارضة لمجرد أسباب سياسية. ولكن الأنظمة السائدة ليست كلها من هذا القبيل. فهناك أنظمة لا تخضع في تصرفاتها لقيود واضحة المعالم محددة المعاني. بل ولا تجد حرجًا في اتباع كل المسالك التي تضمن لها السلطة، وتؤكد لها البقاء. ويشتهر هذا النوع باسم "حكومات الثورة" أو "الأنظمة الثورية".

ويعرض التاريخ مبدأين للمحافظة على السلطة وتجميعها في يد الحكومة.

فالمبدأ الأول يقول باعتماد السلطة في بقائها على إجراءات القمع والإرهاب، أو باعتمادها على سياسة البناء والإصلاح. ويتجسد هذان القولان في شكلين متناقضين من أشكال أنظمة الحكم. فالقول الأول يتمثل في نظام ظالم وحكم مستبد، يفرض نفسه على الشعب عنوة، ويرسم للمواطنين ما عليهم أن يسلكوه وينجزوه، دونما رأي منهم أو مشورة. وأما القول الثاني فيتمثل في نظام شعبي وحكم مقبول (دون اشتراط الشكل الديمقراطي له)، يستمد قوته في التنفيذ من رضى الأمة به وتأييد المواطنين له.

إلا أن القولين السابقين لا يمثلان سوى نوعين من أنواع الحكم التي هي على طرفي نقيض. بل وإننا لا نجد في التاريخ ذكرًا لنظام حكم التزم حرفيًا بواحد منهما واتخذه سنة له وهديًا، دون شذوذ أو خروج. ولذا فإن من أولى المهام التي تواجهها أنظمة الحكم الثورية، هي انتقاء مسلك معتدل لا إفراط فيه ولا تفريط. فاختيار أنسب المسالك وأضمن الوسائل مهمة غير يسيرة، وعلى أهداف الثورة وغاياتها أن تحدد ذلك وتقرره.

فالثورة التي لا تطمع أن تكون مجرد نظام حكم ديكتاتوري ساذج، والتي تطمح، في الوقت نفسه، أن تكون أكثر من مجرد دسائس ومؤامرات تحاك في ردهات القصور ودهاليزها، يتوجب عليها أن تحدد أهدافها على أساس من النقطتين الرئيسيتين التاليتين:

١. فمن واجبها أن تجد الحلول لكل المشاكل السياسية والمعضلات الاجتماعية الملحة، التي اقتضت قيام الثورة نفسها، وجعلت نجاحها ممكنًا. وبهذه الطريقة، دون غيرها، تتمكن الثورة من إزالة آثار نظام الحكم السابق، الذي أخفق في تشخيص الداء ووصف الدواء.

٢. ومن واجبها أن تكون قادرة على تطوير نظام دستوري جديد يخلد منجزاتها، ويحافظ على مكتسابتها، دون خوف من ردة، أو خشية من عودة إلى سيئات الماضي وآثاره.

فعندما تتوفر هذه الغايات ضمن الأهداف الأصلية للثورة، فإن النظام الثوري لن يجد نفسه مضطرًا إلى الاعتماد كليًا على وسائل القمع والإرهاب لبقاء حكمه إذا ما تبنى وسائل الإصلاح وسياسة البناء، ما استطاع إلى ذلك سبيلًا. فالقمع – بكل ما يعني من مخابرات ومباحث وأمن عام – لا يمكنه البقاء طويلًا، وإن كان أحيانًا ضروريًا. ويجب أن تحل الإصلاحات محله تدريجيًا وأن تطرده أعمال البناء أمامها نهائيًا، دون رجعة أو عودة.

فالمبدأ الثاني الذي يذكره التاريخ لنا ضمن وسائل المحافظة على السلطة وبقائها، هو أن كافة إجراءات الحكومة ومنجزاتها تؤثر – عاجلًا أم آجلًا – على "قاعدة الحكم" التي تتخذها أساسًا ومرتكزًا. فمن الناحية الأولى، فإن عبارة "قاعدة الحكم" تعني مدى قدرة الحكومة على الصمود في وجه المعارضة وكبحها لجماحها، ومن ناحية أخرى، فإنها تعني مدى رضى الشعب بالحكومة وتأييده لها. وتتجسد قدرة الحكومة في الوقوف ضد المعارضة في قاعدة القمع والإرهاب التابعة لها. في حين يتمثل رضى الشعوب بالحكومة وتأييده لها في قدرتها على ممارسة حكمها عليه دون اللجوء إلى وسائل القمع والإرهاب. وبعبارة أخرى، فإن قبول الشعب بالحكومة يتجسد في قاعدة الإصلاح والبناء التابعة لها. وهكذا يتضح الآن ما ذكرناه سابقًا من أن كافة إجراءات الحكومة ومنجزاتها تؤثر – عاجلًا أم آجلًا – على "قاعدة حكمها". فسياسة الحكومة وأعمالها الإدارية تقرر – مباشرة أو غير مباشرة – مدى حاجتها إلى استعمال وسائل الشدة والإرهاب وتحدد كل زيادة فيها أو نقصان.

إن الإجراءات الحكومية التي لها تأثير مباشر على "قاعدة الحكم" تهدف أساسًا إلى المحافظة على السلطة وعلى ضمان استمرارها. وكمثال على الإجراءات المباشرة التي تخص قاعدة القمع والإرهاب فإننا نذكر تلك الإجراءات التي من هدفها زيادة فاعلية الجيش، ورفع درجة ولائه، وضمان إخلاص أجهزة المخابرات والأمن العام، وغيرها من الأجهزة الحكومية التي لها صبغة عسكرية. وكذلك تلك الإجراءات التي تنص على اعتبار بعض أصناف النشاط السياسي غير الإجراءات المباشرة التي تتصل بقاعدة البناء والإصلاح، فإننا نذكر تلك الإجراءات التي تشجع على ممارسة بعض أصناف النشاط السياسي، مثل تشكيل المنظمات الشعبية والأحزاب السياسية الموالية للحكومة، ويعتبر من هذا القبيل أيضًا إصدار بعض التسهيلات الدستورية مثل قانون الانتخابات الذي يجب أن يمنح بعض الميزات والمنافع للفئات والطبقات الموالية لنظام الحكم لقائم والمؤيدة لأهدافه.

إن كل ما يتخذه نظام الحكم القائم من تدابير ذات أهداف بعيدة – مثل تقوية الحالة الاقتصادية عامة – له تأثير غير مباشر على "قاعدة حكمه". كما لا ينكر مدى تأثيرها على الوضع السياسي العام في البلاد. فعندما تقوم الحكومة بوضع الصعاب في طريق إحدى الفئات المتمتعة بوضع اقتصادي قوي بغية شلها أو تصفيتها، فإن هذه الفئة تصبح بحكم الواقع منبوذة، بل وخارج "قاعدة الحكم" الموالية للنظام القائم. كما تصبح أيضًا مرتعًا خصبًا لنمو الشعور المعادي له. وبالمقابل فإن أي تحسن في الوضع الاقتصادي لإحدى الفئات أو الطبقات نتيجة تدابير حكومية (سواء تحقق ذلك آنيًا أو كان على شكل وعود مأمولة الإنجاز) فإن تلك الفئة أو الطبقة تنتقل تلقائيًا من صف المعارضة إلى صف الموالين "لقاعدة الحكم" النظام القائم حتى ولو كانت منبوذة سياسيًا في العهد السابق ومعادية له. ومع أن الغاية الرئيسية من إنشاء المشاريع العامة ليست سياسية، لكنه لا يجوز إغفال ما لها من آثار سياسية هامة، فتكتيلها للفئات الشعبية في المناطق التي تنفذ فيها حول النظام القائم يعتبر مددًا حساسًا "لقاعدة حكمه" ودعمًا جيدًا لوضع حكومته. ولا يقل عن هذا أي إصلاح أو تعديل في نظام فرض الضرائب أو في الأنظمة الإدارية الأخرى. ولا يخلو أن يكون لبعض الإجراءات تأثير مباشر على "قاعدة الحكم"، وفي الوقت نفسه، تأثير غير مباشر ولكنه مضاد للأول. فمثلًا، وجود أعداد كبيرة من أفراد الجيش والأمن العام، أعضاء في تنظيم سياسي غير قانوني، له تأثير مضاد وغير مباشر، على متانة ولاء أجهزة القمع والإرهاب للنظام القائم.

وعلى وجه التقريب، فإن كافة التدابير الإدارية والإجراءات الحكومية تتمخض عن نتائج سياسية مهما كانت غايتها الأساسية. ولذا فإن عبقرية زعماء الثورة وقادتها تنعكس دائمًا في الدقة المتوخاة عند محاولتهم تقرير سياسة الحكومة حسب حاجات الشعب الذي يبقى دائمًا وأبدًا مصدر الدعم الرئيسي للثورة. ومع أن زعماء الثورة لا يميلون إلى اتباع سياسة غير سياسة البناء والإصلاح، فإنهم لا يتأخرون لحظة واحدة عن اللجوء إلى أقصى وسائل البطش والإرهاب حال إحساسهم بضرورة ذلك.

فإذا استوعبنا ما سبق ذكره، وأدركنا مقاصد معانيه ومراميها، وجدنا أن الاحتفاظ بالسلطة وضمان بقائها يتطلب الالتزام بقاعدتين أساسيتين هما:

١. على حكومة الثورة أن لا تضع سياسة ما، أو تزمع على اتخاذ إجراء ما، حتى تحدد تأثير ذلك المباشر وغير المباشر على "قاعدة حكمها"

٢. وعلى حكومة الثورة أن تعطي الأولية لإنشاء "قاعدة حكم" متينة لدعم سلطتها، حتى لا تجد نفسها مضطرة، تحت ضغط الجماهير، لاتباع سياسة الانجراف والمساومات.

ومن الصعب العثور على أية نظرية محددة المعالم، مضمونة النتائج، لتساعد قادة الحكومات الثورية في معرفة الإجراءات والأعمال التي لها تأثيرات سياسية مطلوبة، أو لتساعدهم في تكوين "قاعدة حكم" تلائم النظام القائم وتحافظ عليه. إن نجاح الحكم الثوري في خطواته وامتلاكه "قاعدة الحكم" متينة، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالوضع السائد في داخل البلاد، كما يعتمد على بعد نظرة القادة أنفسهم، واتساع أفقهم، وخصوبة مخيلتهم. وفوق كل هذا وذاك، فإن سر نجاحهم في هذا كله، يكمن في قدرتهم على الأخذ بزمام المبادأة. وفي مواجهة المواقف بجرأة وشجاعة. ومهما كان فالمرء لا يعدم أن يرسم بعض الخطوط العريضة العامة، ومنها:

١. إن اللجوء لأساليب القمع أمر لا بد منه، وخاصة في المرحلة الأولى للثورة.

٢. يجب أن لا يكون من ضمن أهداف النظام الثوري مجرد الحصول على التأييد الشعبي. فالتأييد الشعبي أمر مؤقت بل ورزائل. ودخول النظام القائم في ميدان منافسة كهذا، مع بعض الفئات (أو حتى الأفراد) الذين لا يعدمون فرص دخوله، سيجعل الثورة في خطر أن تجد نفسها تابعة غير متبوعة. إن الشهوة الجارفة في نفوس قادة الثورة لمجرد الحصول على تأييد الجماهير وضمان هياجها لصالحهم، تعتبر بادرة خطيرة، بل وقاتلة. فهي لا تزال إلا إلى الضعف والانهيار في "قاعدة الحكم" التي لا يعتمد عليها النظام القائم.

٣. إن نظام الحكم الذي يود كسب تأييد الشعب له، بناء على سياسته في الإصلاح والبناء، يجب أن يعتمد على دقة تخطيط سياسة الحكومة وعلى حسن تطويرها (وهذا عكس مجرد الحصول على الشهرة الشعبية)، مستخدمة في ذلك كل وسائلها وأجهزتها، مباشرة وبصراحة، لإثارة عواطف الفئات والطبقات الكبرى من الشعب لصالحها، والظهور بمظهر الحريص على مصالحها والمحافظة على حقوقها.

٤. إن الإجراءات السلطة تأثيرات غير مباشرة على "قاعدة حكمها" لا تقل أهمية عن تأثيراتها المباشرة عليها.

٥. إن للتنظيمات الشعبية، غير التابعة مباشرة لنظام الحكم، أهمية خاصة ف إنشاء وتكوين "قاعدة الحكم" المؤيدة والعاملة في سياسة الإصلاح والبناء أثناء عهد الثورة القائم، وأثناء مرحلة الانتقال إلى الشكل الدستوري للدولة.

٦. إن الشكل الدستوري الجديد للنظام يجب أن يعتمد مباشرة على قوة سياسة الثورة في الإصلاح والبناء.

٧. إن قوة أجهزة المخابرات والمباحث، وحسن تنظيمها، وابتعادها عن الإرتشاء والعبث، عوامل جد أساسية لتنفيذ تدابير قمع فعالة، وللقيام بتحليل دقيق للقواعد الجماهيرية المؤيدة لنظام الحكم.

العهد الثوري

بعد كل هذا الاستعراض للخطوط العامة، أصبحنا الآن في وضع ملائم لبدء تفحص المشاكل التي تواجه النظام الثوري في احتفاظه بالسلطة واستمراره بالحكم كما هي على الطبيعة حقيقة. ولا مانع من إلقاء نظرة عميقة على المعطيات التي يحاول النظام الثوري الاعتماد عليها في تصرفاته المباشرة، أو غير المباشرة، ولقد سبق أن أبرزنا أهمية هدفين أساسيين لكل ثورة تطمح أن لا تجعل من نفسها مجرد حكم ديكتاتوري ساذج، وهما:

١. عليها أن تقوم بإيجاد الحلول للمعضلات السياسية والاجتماعية الملحة التي قضت بوقوع الثورة.

٢. وعليها أن تطور وضعًا دستوريًا جديدًا ليحافظ على منجزات الثورة ومكتسباتها أو ليخلدها.

ومع أن هذين الهدفين يقتضيان وجود مرحلتين للثورة، فمن المستحيل تحديد نهاية الأولى وبداية الثانية. وبوضوح أكثر، فالتمييز بين هاتين المرحلتين لا يتضح إلا من خلال التباين في طريقة إظهارهما والتشديد عليهما، فنهاية العهد الثوري تتداخل بصورة غير ملحوظة مع بداية عهد النظام الدستوري الجديد. والحقيقة أنه لا فائدة من تحديدها بوضوح إلا لهدف المناقشة وتحليل الأحداث. وسنقترب من هذا (في سياق تقريرنا) دون أن ننسى أن مرحلة وضع الدستور الفعلي تبدأ مع أول مراحل سياسة الإصلاح والبناء التي تقوم بها الثورة، وإن استمرار بعض إجراءات القمع والإرهاب، لفترة طويلة بعد تدشين العهد الثوري الجديد، أمر لا بد منه، وسنرمز إلى المرحلة الأولى باسم "العهد الثوري"، وللمرحلة الثانية باسم "عهد ما قبل الدستور"

ولا بد للثورة من أن تقوم بإلغاء بعض أو كل المؤسسات السياسية المنتشرة في البلاد التي ثبت عدم قدرتها على حل المشاكل السياسية والاجتماعية الملحة التي اقتضت قيام الثورة، وهذا هو أنسب الأوقات وأصلحها لإحداث تطورات سريعة، تفقد بموجبها بعض الفئات والطبقات قوتها كمؤسسات سياسية، وتوضع في موقف حرج تضطر معه إلى الدفاع عن نفسها وذلك بسبب التيار الجارف لطبيعة الانقلاب الجديد التي تقف وراءة تقف وراءه القوات المسلحة. كما أن النجاح السريع لنظام الحكم، في تكتيل الجماهير الغوغائية المؤيدة له تحت شعارات الإصلاح والبناء، له أكبر الأثر في تدعيم الخطوة السابقة، ثم لا تلبث مرحلة "التدعيم والتعزيز الثوري" أن يأتي دورها بعد تلك الخطوات السابقة وبعد أن يكون الحكم الثوري قد اتخذ شكلًا أوليًا يؤهله لأن يخوض هذه المرحلة بكل ما يكتنفها من صعاب فعلية في نواحي الإدارة وتخطيط السياسة.

وفي أثناء هذه المرحلة، تبرز الأخطار المضادة للثورة في أقوى مظاهرها، وتنتج من أحد المصادر الثلاثة التالية:

١. من أولئك الذين كانت لهم مصالح ضخمة في نظام الحكم السابق، أو من مؤيديه، أو ممن تطغى عليهم عاطفة جامحة في تأييده.

٢. من أولئك الساسة الهدامين الذين يحاولون سرقة الثورة وتسخيرها لأهدافهم ومآربهم، كالشيوعيين مثلًا.

ومن هذه المصادر الثلاثة – مجتمعة أو منفصلة – تبرز الأخطار الثلاثة التالية:

١. انقلاب عسكري يقع نتيجة ارتباطات بين عناصر في الجيش وقوى الأمن الداخلي، وبين بعض الزمر والجماعات الموجودة داخل حكومة الثورة نفسها.

٢. انقلاب عسكري مضاد يحدث نتيجة ارتباطات بين بعض العناصر من الجيش وقوى الأمن الداخلي، وبين القوى السياسية في الخارج وخاصة تلك التي تملك القدرة على إثارة هياج ومظاهرات شعبية.

٣. تسلل عناصر مناوئة لأهداف حكومة الثورة، ونجاحها في الوصول إلى إحدى النتائج التالية:

أ. تحريف خبيث لبرنامج حكومة الثورة.

ب. إتلاف كامل لبرنامج حكومة الثورة.

ت. إضعاف قدرة الحكم على الاحتفاظ بسلطته وبالتالي التحضير للإطاحة به نهائيًا.

وبالضرورة، فليس هناك من وسيلة لمجابهة مثل هذه الأخطار، سوى استخدام سلطات الحكومة – علنًا ودون تحفظ أو تقصير – لقمعها أو الحيلولة دون وقوعها واستفحال شرورها، ولقد نوهنا سابقًا، أن اللجوء إلى إجراءات القمع والإرهاب أمر لا بد منه في المرحلة الأولى للثورة، على أن تحل سياسة الإصلاح والبناء، ومن ثم تلجأ إلى إجراءات القمع والإرهاب كعامل حاسم لسحق أعدائها. إن هذا السلوك، بعينه، هو ذاك المرض الخبيث الذي تعاني منه الثورات، وهو الكفيل بالقضاء عليها قضاءً مبرمًا.

والتحليل الموضوعي لما سبق ذكره هو كما يلي: يضطر قادة الثورة إلى انتهاج سياسة الانجراف والمساومات شيئًا فشيئًا، لأن الثورة لا تتمكن من إحكام قبضتها على أجهزة الدولة في بداية عهدها، ولأنها لا تملك منح ثقتها لأجهزة القمع والإرهاب لشكلها في كفاءة تلك الأجهزة ونفوذها. وستحاول قيادة الثورة أن تحافظ على السلطة عن طريق كسب الشهرة الشعبية، وإثارة أزمة نفسية لا تنتهي حيال طريقة توجيه شؤون الدولة ومصالحها. وهكذا تكون الثورة قد وضعت أهدافها جانبًا، أو تركتها تحت رحمة الظروف والمناسبات نتيجة جهودها الخاطئة في المحافظة على السلطة وفي ضمان بقائها ولكن سرعان ما تفقد سياسة الانجراف والمساومات فرصها كلما اتضح إفلاس الثورة، وبان للعيان فشلها. وهنا تضطر حكومة الثورة إلى اللجوء إلى وسائل القمع والإرهاب كان ناجحًا، اضطرت الثورة عندها للاعتماد على القمع والبطش بإفراط. ولكن يحدث ذلك في الوقت الذي يجب على الثورة أن تكون منصرفة فيه نحو منح البلاد عهدًا دستوريًا جديدًا. وهكذا تكون الثورة قد تفسخت حقيقة، وانقلبت إلى مجرد نظام ديكتاتوري وحكم مستبد. أما في حال عدم نجاح قيادة الثورة في تطوير أجهزة للقمع بالسرعة الضرورية وبالكفاءة اللازمة (وهذا ما يحصل عادة بسبب التأخير)، فإن حكومة الثورة ستجد نفسها مضطرة إلى الانتقال انقلابيًا إلى نظام دستوري جديد، دون أن تكون قد استكملت بعض أو كل مقوماته، أو حققت بعض أو كل أهدافه، وهذا هو أهون الشرين وأخف الضررين. أما إذا جرت الرياح عكس ما تشتهيه الثورة وتتمناها، فإن النظام الثوري بأكمله سيقع ضحية ثورة مضادة لا تبقي ولا تذر.

ويتضح من هذا كله، أن سياسة الانجراف والمساومات هي حليفة الثورة المضادة، كما أنها جرثومة فتاكة في داخل جسم الثورة نفسها، فعندما يتذكر المواطنون أن سياسة حكومة الثورة لا تختلف عن سياسة حكومة العهد البائد التي كانت السبب المباشر لقيام الثورة ضده والإطاحة به – هذا إن لم تكن نسخة مماثلة له – فإنه يصبح مؤكدًا أن سياسة حكومة الثورة الحالية ستشكل دافعًا مشجعًا لكل أولئك الذين يتطلعون إلى نسف الثورة وسحقها دون رحمة أو هوادة.

إن قاعدة القمع والإرهاب التي يجب على حكومة الثورة أن تلجأ إليها عند الضرورة تتألف في هيكلها مما يلي:

١. الأنظمة والقوانين.
٢. قوى الأمن الداخلي.
٣. أجهزة المخابرات والمباحث ذات الكفاءة العالية.
٤. وسائل الدعاية.
٥. قوة عسكرية بكفاءة عالية أو الجيش.

الأنظمة والقوانين

إن الاستعانة بالأنظمة والقوانين لتحقيق الاستقرار السياسي خلال الفترة الأولى من حكم الثورة أمر ضروري لا بد منه. وليس الهدف من ذلك تحريم النشاطات السياسية المنظمة التي لا ترغب السلطة الحاكمة بها فحسب، بل الهدف منها أيضًا إضفاء صبغة اللاشرعية على كل النشاطات الهدامة والداعية إلى الشغب والفوضى. وأفضل الإجراءات في هذا المضمار، هي مراجعة كافة الأنظمة والقوانين القائمة التي لها علاقة بتلك الموضوعات، وتعديل ما يلزم منها حسب الظروف الجديدة، ثم توضيحها وجمعها في مرسوم واحد (أو مجموعة مراسيم) وتعميمها على أوسع قدر ممكن. وهكذا تصبح هذه التشريعات أساسًا للمحافظة على أمن الدولة. كما أنها تقوم بتحديد مهمة قوى الأمن الداخلي وأجهزة المباحث (وزارة الداخلية)، وتوضح كذلك واجبات المواطنين وحقوقهم. وفي الوقت الذي يجب أن تكون هذه التشريعات واضحة قدر المستطاع، فإنها يجب أن تبقى أيضًا عامة حتى لا تعيق الحكومة نفسها، وتسلب رجال السلطة حرية التصرف المطلوبة. كما يجب أن لا تظهر هذه التشريعات على أنها لصالح فئة – أو طبقة – وضد أخرى، أو أنها تعطل بعض الحريات العامة كحرية التعبير والانتقاد وغير ذلك. ولكنها بنفس الوقت يجب أن لا تكون عقيدة كأداء في وجه سلطة النظام القائم، أو أن تحول دون اتخاذها الإجراءات اللازمة لحماية نفسها، وعلى هذه التشريعات أن تحقق غايتها المرجوة ألا وهي اعتبار كافة أعمال التآمر – كقلب نظام الحكم، أو تأييد الذين يفكرون بهذا والدفاع عنهم، أو ترويج الشائعات الكاذبة، أو بث الذعر بين الناس، أو إشاعة جو الكآبة مما يحرض الناس على أعمال العنف، أو الإدلاء بأسراء الدولة الرسمية، أو القيام بأعمال التجسس والتخريب – أعمالًا غير قانونية تستحق العقوبة والجزاء. كما يجب عليها أن تمنح قوى الأمن الداخلي الحق في تحريم الاجتماعات العامة والتجمعات التي تبلغ حد الخطر في الشوارع، وتفرض الحصول على إذن مسبق لإقامتها. ومن المسلم به جدلًا، خضوع السلطة القضائية برمتها – دون استثناء – لإرادة حكومة الثورة. كما أن كافة الأحكام الصادرة بحق المخالفين لأنظمة أمن الدولة، يجب أن لا تكون – بأي حال من الأحوال – مخالفة لرغبة حكومة الثورة وانشراح صدرها.

قوى الأمن الداخلي

يجب على قادة حكومة الثورة إعطاء أجهزة قوى الأمن الداخلي (الشرطة والمباحث والأمن العام) الأولوية على سائر الأجهزة الأخرى في الدولة. فقوى الأمن الداخلي تعتبر بمثابة الدرع الحامي لنظام الأمن في الدولة وضمان استتباب الأمن والنظام في الأزمات التي لا تبلغ حدًا خطيرًا يتطلب معه استدعاء الجيش. ولهذا يتوجب القيام بتفحص وتحري كامل هيئة قوى الأمن الداخلي وعملياتها باستمرار حتى يضمن ولاءها، ويحافظ على حسن أدائها لمهماتها. وعلى قيادة الثورة منح رئيس قوى الأمن ومساعديه ثقتهم التامة، كما عليهم أن يولوا تطوير فاعلية تلك الأجهزة في حفظها للأمن عنايتهم الشخصية والمباشرة، وهذا يعني بالضرورة إضفاء الصبغة السياسية على كافة أجهزة قوى الأمن الداخلي، لتكون عند الضرورة يدًا موالية لحكومة الثورة بصفة شبه عسكرية.

إن من مهمات أجهزة المباحث التابعة لقوى الأمن الداخلي ما يلي: تجميع كافة المعلومات الماسة بوضع الأمن في الدولة عن طريق إنشاء شبكة واسعة للتحريات، وإجراء التحقيقات السريعة في قضايا الأمن بممارسة الطرق العادية للمراقبة

والاستنطاق والتسلل إلى المستويات الدنيا لكافة الجماعات المشكوك في ولائها للثورة. كما أن عليها القيام بتطوير جهاز فعال ضد المظاهرات والاضطرابات.

أجهزة المخابرات

إن دماغ كافة أجهزة الأمن لنظام حكم ثوري (أو حتى لأي دولة أخرى)، والمركز الحسلس لها، هو ذاك الجهاز الذي هو على غاية من السرية، والذي لا يعرف تفاصيل وجوده سوى رئيس النظام الحاكم ومن حوله من زعماء الثورة القياديين. ويطلق على ذاك الجهاز اسم "المخابرات". وتقع على عاتق هذا الكيان المتغلغل في كافة أرجاء أجهزة الحكومة ودوائرها (وحتى خارج أجهزة الحكومة) مسؤولية تزويد رئيس الدولة بالمعلومات الهامة والضرورية للقيام بإجراءات فعالة وفورية ضد الأخطار المضادة للثورة. كما يجب على هذا الكيان أن يزود رئيس الدولة وكبار رجالها بالمعلومات الكافية لتخطيط سياسة أمن عامة. ومن مهام هذا الكيان أيضًا معرفة كامل النشاطات المعادية للدولة والضارة بأمنها، سواء القائم منها فعلًا أو المبتدئ حديثًا، وسواء الواقع داخل نطاق الحكومة أو خارجها، وسواء الشامل منها لوزراء الدولة أو لضباطها في القوات المسلحة والأمن الداخلي.

ولتحقيق هذه الأهداف وإنجاز تلك المهمات لا بد لهذا الكيان أن يتمتع بالحرية المطلقة في الاطلاع على كافة إنتاج أجهزة الأمن الداخلي وأجهزة المباحث والمخابرات الأخرى (ويسمى عندئذ هذا الكيان باسم الجهاز الخاص). كما يجب أن تكون لديه القدرة على الإشراف – عن طريق وسائله، المعروفة منها أو السرية – وبصورة خاصة، على أجهزة الأمن الداخلي. وفوق كل هذا وذاك فإن من أخص مهام أجهزة المخابرات عامة امتلاك المعطيات اللازمة والقدرة الكاملة بغية التسلل إلى أعلى المراتب والمناصب في كافة النشاطات المشكوك في ولائها للثورة.

الدعاية والإعلام

من الخطأ اعتبار الدعاية سلاحًا أساسيًا لضمان أمن الثورة، فالدعاية في حد ذاتها لا تعدو كونها سلاحًا مساعدًا لاستمرار السلطة وبقاء النظام. كما أن الاعتماد على الدعاية كليًا يعتبر من مخاطرة غير قليلة، وذلك لأنها تدفع بسياسة الحكومة إلى وضع تجد معه نفسها موجهة من قبل احتياجات الدعاية بدلًا من أن يكون العكس. وهذا هو أقصر الطرق المؤدية إلى سياسة الانجراف والمساومات. وعلى حكومة الثورة أن تقوم بشن حملات دعائية مركزة تهدف إلى إعطاء تبرير مقنع لاستمرار استخدامها لوسائل القمع والإرهاب. كما أن من أهداف تلك الحملات كشف النقاب عن أعداء الثورة وفضح النشاط اليساري.

ويجب أن تستحوذ مسألة الدعاية المضادة – التي تقوم القوى المعارضة للثورة ببثها – على اهتمام خاص، بسبب ما يمكن أن تثيره من مشاكل، مثل مطالبتها بحرية الصحافة خلال العهد الثوري دون أخذ بعض المشاكل والظروف الأخرى بعين الاعتبار. ومهما كان، فعلى حكومة الثورة أن تكون مستعدة لفرض المراقبة على الصحافة حال إحساسها بضرورة ذلك، إلا أنه يمكن ضبط الصحافة في غالب الأحوال من خلال ممارسة بعض الضغط من قبل الحكومة، بأشكال عديدة، ودون اللجوء إلى المراقبة الصريحة. فيكفي مثلًا تعيين مستشار لكل هيئة من هيئات تحرير المجلات والصحف، وذلك بقصد إبداء الرأي بكل ما هو معد للنشر كالقصص والأخبار، ولإعطاء النصيحة والتوجيه بخصوص المواد الصحفية التي تعالج القضايا العامة المهمة. ويمكن إصدار بعض المراسيم – التي يمكن أن توصف بأنها مرتبطة بوضع الأمن داخل الدولة – بغية تدعيم سلطة أولئك المستشارين عند الضرورة، كما يمكن تحقيق ذلك عن طريق التهديد بتنفيذ بعض الأنظمة المتعلقة بإثارة الشغب وتهديد الأمن، وكذلك بالتهديد بزيادة الضرائب والرسوم على الصحف والمجلات، وفرض غرامات مالية كبرى عليها.

القوة العسكرية

في الوقت الذي لا يجوز التقليل من أهمية وجود قوة عسكرية ذات كفاءة عالية وولاء تام للنظام الحاكم، فإنه لا يجوز أيضًا اعتبار وجودها ذا أهمية مسلم بها جدلًا، فمن أكثر الأمور أهمية، توفر جهاز فعال جدًا للمخابرات ضد التآمر والنشاط الهدام في داخل القوات المسلحة. ومن المستحسن وضع برامج ثقافية سياسية وتلقينها لكافة أفراد الجيش. ومن المهم، فوق كل هذا وذاك، إدخال التحسينات على أسلحة ومعدات وتدريب القوات المسلحة، كما يجب دفع المرتبات بانتظام وسخاء حتى تكون أحسن المرتبات في الدولة، وحتى يصبح ذلك الجيش – باختصار –، جيشًا مواليًا تملأ الغبطة قلوب أفراده، ويغمر السرور نفوس ضباطه.

إن اجتماع كل هذه الأجهزة التي استعرضناها آنفًا، يعطي الثورة جهازًا ضخمًا لحماية أمنها، وتأمين استمرارها. وإذا ما تم استخدامه بحكمة كافية وعقل راجح فإنه لا يوفر حماية كافية للثورة ضد أعدائها فحسب، بل ويزود حكومة الثورة برصيد مهم يؤمن لها حاجتها من الاستقرار السياسي، والضروري للبدء بتنفيذ سياسة الإصلاح والبناء. وفي مثل هذه الظروف فقط، تتمكن الثورة من إرساء قواعد جديدة للحياة السياسية في الدولة، وذلك على أساس من تلك الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تنجزها نتيجة إجراءات مباشرة أو غير مباشرة. وهكذا، فإن إرسال مثل هذه القواعد للحياة السياسية المقبلة – ويمكن أن تبدأ الثورة هذا الإرساء منذ أيامها الأولى – هو بعينه "فترة ما قبل العهد الدستور" الذي تطمح الثورة لبلوغه بصحة ونشاط.

عهد ما قبل الدستور

يجب على زعماء الثورة أن يتطلعوا منذ اليوم الأول لحركتهم إلى تطوير الثورة وتحويلها إلى نظام دستوري جديد. فالثورات الأصيلة والمنبثقة من ضمائر الشعب لا تنوي إطلاقًا إقامة أنظمة ديكتاتورية مستبدة، بل تعمل جاهدة لإعادة الوضع الدستوري والحيوي لاستقرارها. في أقرب وقت ممكن – وعلى الأقل – عن طريق إعطاء العهود وبذل الوعود. ولكن تبقى هناك مشكلة التعاقب بين العهد الثوري والعهد الدستوري، والطريقة التي يخلف العهد الثاني الأول بها، ويحل محله دون تقهقر أو هزيمة. فزعماء الثورة لن يخلدوا وحماسة الشعب للثورة لن تبقى للأبد بل ستضعف وتذبل. ولهذا كانت أنجع الوسائل لإجراء عملية التعاقب بشكل منظم ومستقر (ودون الحاجة للقيام بثورة أخرى) هي تلك التي تستخدم أي نوع من أنواع "الانتخابات النهائية"، التي غالبًا ما تقود إلى عهد ذي صبغة دستورية مهما كان مشوه الحقيقة ممسوخ الفاعلية.

وبما أن زعماء الثورة المؤيدين لها، يرغبون في تخليد منجزاتها، فمن الضروري إذن، التنبؤ بمصادر الخطر الجديدة والتنبه لها. ويحدث ذلك، كنتيجة لمحاولة أعداء الثورة التسلط ثانية على السلطة السياسية في العهد الدستوري الذي يعقب العهد الثوري. وغالبًا ما يتم هذا بسهولة تامة إذا ما أخفقت الثورة في تدعيم دور تلك الفئات والطبقات – التي حققت الثورة خدمات ومنافع لها – وتقوية فاعليتها. كما يقع نفس الشيء إذا ما عجزت الثورة عن تطوير نظام دستوري جديد، يضمن لتلك الفئات والطبقات أكثرية عظمى، وها هي بعض تلك الأخطار:

١. إن الأحزاب السياسية القديمة سوف تنتعش ثانية، ولا يستبعد أن تملك القدرة اللازمة لإعادة الثورة إلى السلطة.

٢. ربما تظهر إلى الوجود أحزاب سياسية جديدة، وعن طريقها ستعود الشعارات القديمة والأهداف السابقة للتداول، وعندما تمتلك هذه الأحزاب القدرة اللازمة لإعادة أعداء الثورة إلى السلطة، فإنها لن تتأخر في فعل هذا أبدًا.

٣. ربما تتم السيطرة لبعض السياسيين (الذين يخالفون الثورة في أهدافها) على أي حزب ثوري يمتد وجوده إلى العهد الدستوري. وذلك نتيجة ما لديهم من قدرات وخبرات سياسية فائقة تخلفت عندهم من العهد البائد قبل الثورة أو اكتسبوها حديثًا، وهكذا، فمع وجود حزب ثوري على رأس السلطة فإن مصالح أتباعه وأشياعه لن تكون موضع اهتمام حقيقي أو تنفيذ بناء.

٤. ويجب على النظام الدستوري الجديد أن لا يتخذ شكلًا يشجع ظهور عدة أحزاب متعادلة القوة تقريبًا. ذلك أن وضعًا كهذا، لن ينتج عنه سوى عدم الاستقرار السياسي لوجود أحزاب بشعارات قديمة ولكنها في موقف قوي لإجبار غيرها على أتباع سياسة المساومات والحلول الوسطى. وبهذا يتحقق لها الانقضاض على بعض منجزات الثورة أو كلها.

ومن الممكن تفادي كل هذه الأخطار إذا قامت حكومة الثورة بالاستفادة من الميزات الفريدة – التي يمنحها إياها احتكارها الكلي للنشاط السياسي القانوني في أوائل عهدها – في وضع أسس لنظام دستوري جديد، يسود فيه حزب واحد، هو وحده وريث الثورة الشرعي في العهد الدستوري الجديد، وله وحده الدور الحاسم في تسيير دفة الأمور.

وللوصول إلى وضع نموذجي كهذا، يتوجب على حكومة الثورة أن تخلق منظمة شعبية تتدرج بدقة وانتظام حتى تصبح نهائيًا حزبًا سياسيًا، وهي بنفس الوقت، توفر للمنتمين لها من المقترعين والسياسيين الثوريين مجالًا جيدًا لإجراء التمرينات والتجارب على الحياة السياسية ومعضلاتها. وعندما يحين الوقت لمنح البلاد الدستور الجديد. فإن على حكومة الثورة أن لا تنسى أن تصوغه بصورة تعطي الحزب الثوري فرصًا مطلقة لا منافسة فيها.

المنظمة الشعبية

ما هي؟

مهما تعددت الأسماء واختلفت، فغ، النوع الذي يعنينا في مجال المنظمات الشعبية هو ذاك النوع الذي يبقى خارج نشاط الحكومة الرسمي. ففي هذا النوع من المنظمات الشعبية يقوم زعماء الثورة، بالتعاون مع بقية موظفي الحكومة ومستخدميها، بإنشاء منظمة شعبية تشترك فيها جماهير غفيرة من المواطنين غير الرسميين، وتدعي هذه المنظمة أهدافًا وشعارات مثل تلك التي تنادي بتدعيم الثورة والمحافظة على مكتسباتها وزيادة منجزاتها. وعلى هذه المنظمة أن لا تظهر بمظهر حزب سياسي أثناء الفترة التي تكون الانتخابات فيها معلقة، والأحزاب السياسية منحلة ومحرمة قانونيًا، دون أن يؤدي هذا إلى إغفال تنظيمها على غرار حزب سياسي، لتكون مستعدة لانتخابات تجري في المستقبل عاجلًا أم آجلًا. وكنتيجة لهذا يجب أن تكون لها قيادات محلية وإقليمية وقطرية، ومسئولون متفرغون لرسم مختلف احتمالات سيرها وتخطيط سياستها. كما يجب أن يتوفر لها جهاز إداري عامل وآخر للانضباط. وعلاوة على كل ذلك، فإن قيام أمانة عامة لها،متفرغة لشئونها، مع لجان متعددة لمختلف المهام، مثل الدعاية والنشر، أمر حيوي لبقائها في الطليعة متماسكة ومهيمنة.

غايتها

لا يجوز الإفصاح عن الغاية الحقيقية لإنشاء مثل تلك المنظمة. وكل ما يشاع عن أهدافها هو أنها وجدت لتوثيق الروابط الأخوية بين العناصر المؤيدة للثورة وأهدافها. ولكن هدف إنشائها حقيقة، إيجاد جبهة للدعاية لصالح النظام الحاكم، ومن تطورها إلى حزب سياسي – الحزب الثوري – يمارس مهام الحكم في المستقبل، ويتم ذلك عن طريق استقطاب قواعد وطبقات جديدة من الشعب، وغمسها في نشاط سياسي مدعم وبدون انقطاع، وتوفير التدريب الضروري لها على هذا النوع من النشاط، ومحاولة إقناعها بفائدته وبأهميته في حصول الفرد على أحسن مردود لحياته (داخل مجتمعه ودولته) عن طريق إظهار وقائع عملية ملموسة لتلك الفائدة والأهمية.

كيف يمكن تحقيق هذه الغايات

إن سر هذه المنظمة هو بقاؤها بقرب السلطة الحاكمة، واستمرار إشراف الثورة عليها، إشراف غير رسمي. كما أن مفتاح بقائها هو عدم سماح الثورة بظهور أي منافس لها. فهي وحيدة في الميدان، عزيزة على قلب الثورة التي تصبر عليها، وتتقبل النقد منها بكل رحابة صدر وسعة. أما كبار قادتها فيجب أن يكونوا نموذجًا طبق الأصل عن كبار زعماء الثورة، وقادة الحكم، في معظم نواحي تفكيرهم وحياتهم، وعندما تتوفر مثل هذه الظروف في المنظمة الفتية، فإن جماهير الشعب، التي قامت الثورة برعاية مصالحها، وتأمين حاجاتها ستظهر عواطف جياشة تنم عن ولاء تام للثورة وقادتها. ثم لا تلبث أن تجد نفسها تحت تأثير إغراء متزايد يجذبها للانضمام إلى عضوية المنظمة والانخراط في سلكها، وتشكل الخدمة المدنية معينًا لا ينضب للملكات (الكوادر) العاملة في هذه المنظمة. وكمثال على هذا، فإن التحاق موظفي الدولة ومستخدميها بالنشاطات التابعة لهذه المنظمة، كشرط لاستمرار خدمتهم في سلك الحكومة، يمد المنظمة بأفواج ضخمة من المنتسبين إليها والعاملين فيها. وعلاوة على كل هذا، فإن ما تتمتع به الحكومة من حرية إدارية واسعة، وسلطات غير محدودة في مجال إنجاز المشاريع العامة، توفر لها طاقة ضخمة، سهلة التيسير والتسخير، لخدمة أهداف المنظمة وغاياتها، (كما تعتبر هذه فرصة رائعة للعمل غير المباشر في مجال بناء المرتكزات الشعبية للثورة). ويجب أن تكون المناصب في المنظمة بمثابة المكان الذي توضع فيه الجماعات والأفراد الراغبون في التأثير على النظام القائم موضع المراقبة والامتحان – ضمن حدود إدارة فعالة وسياسة وطنية صحيحة – وحتى تعرف طريقة تعاملهم مع كبار الرسميين المسئولين عن الشؤون العامة ونوعية الصفقات التي ينوون الدخول معهم فيها.

إن الحكومة تملك نعمًا كثيرة تستطيع من خلال تسييرها لشئون الدولة الإدارية الرتينية إسباغها على العاملين في مثل هذه المنظمة ولا سيما عندما يقع بعضهم في ورطات يصعب التخلص منها أثناء تنفيذ القوانين والأنظمة المختلفة، ولهذا يجب أن يكون واضحًا (دون أن يعلن عن ذلك رسميًا) أن التأييد النشيط للمنظمة والدعوة المتواصلة لها هما من أضمن الطرق للحصول على المغانم السابقة الذكر. وفي مقابل الخدمات التي تقدمها تلك المنظمة الشعبية، فإن أنظار العديد من أفراد الشعب ستتجه إليها، وستسحوذ على اهتمام أولئك الذين قلما يثير فضولهم أمر ما. وعن طريقها أيضًا يمكن الحصول على التبرعات المالية بسهولة أكثر ويسر أوفر. وعندما يتضح المفهوم الأساسي لمثل هذه المنظمة الشعبية في الأذهان فإن الشكل الدقيق لنشاطها، بحدوده العملية كلها، سيكون مناظرًا تمامًا لحالة الثقافة العامة داخل البلاد. كما سيكون وجه النشاط في انسجام مع الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفئات والطبقات التي تؤيد المنظمة وتساندها. وسيتصاعد نشاط المنظمة اطرادًا مع مدى تشرب أفرادها أفكار الثورة السياسية. ومدى انفعالهم عاطفيًا معها، ومع التسهيلات التي تقدمها والمساعدات التي تبذلها الحكومة لهم. إن قائمة نشاطات منظمة كهذه ستحيط بعدد كبير من المشاكل والواجبات. ويشمل ذلك النشاط الثقافي (كإلقاء التوجيهات الأولية في الحقوق المدنية والتربية الوطنية والإجراءات الانتخابية وتنظيم جهاز الحكومة والتاريخ السياسي إلخ) وإصدار الصحف وتنظيم المظاهرات والمؤتمرات الجماهيرية. كما يشمل تقديم العون المباشر للحصول على وظيفة في سلك الحكومة، وإلى غير ذلك من النشاطات التي لا عد لها ولا حصر.

ويجب أن لا تغيب عن البال قطعيًا تلك الحقيقة الهامة وهي أن هذه المنظمة الشعبية جزء من المرتكزات الشعبية لنظام الحكم الثوري، وأنها ستبقى على المسرح بعد انتقال امتيازات الحكم الخاصة بحكومة الثورة إلى النظام الدستوري الجديد. كما أن هذه المنظمة ستصبح الحزب السياسي الوحيد، الذي سيضطلع بحمل تقاليد وأعراف الثورة للأجيال المقبلة التي لن تنظر إليها بعين الرضى، ولن تتردد بمعاكستها على شكل ردود فعل ضدها.

الدستور الجديد

إن نفس الصعوبة التي برزت سابقًا عند محاولة شرح وتحديد هيكل ونشاط المنظمة الشعبية بالدقة اللازمة، ستبرز ثانية عند محاولة رسم صورة دقيقة للنظام الدستوري المثالي الذي يجب أن يخلف عهد الثورة. ولكن هناك ظاهرتين هامتين جدًا يجب أن تتوفرا في الدستور الجديد إذا كانت القاعدة الشعبية لنظام الحكم الثوري راغبة بالبقاء لمدة طويلة ودون نقص في فاعليتها، وهما:

١. يجب أن يتألف الدستور الجديد المدوّن من نصوص ومبادئ عريضة، مع ترك الترتيبات الجزئية للقوانين العادية لتوضيحها والتفصيل فيها. وحيث أن الحزب الثوري سيكون القوة السائدة والمسيطرة، فمن الضروري إذن ترك المجال واسعًا أمامه لكتابة الدستور وتعديله حسب مقتضيات زمانه وخبرة زعمائه، وترك مرونة كافية له لمواجهة الظروف والحالات الطارئة حديثًا.

٢. ويجب أن يفسح الدستور المجال أمام ظهور سلطة تنفيذية قوية، تتمتع بشعبية واسعة نتيجة انتخابها من قبل الأغلبية، كما يجب على الحزب الثوري أن يتأكد من سيطرته على السلطة التنفيذية كشرط أساسي لا ستمرار تفوقه العددي وفاعليته التنظيمية إلى أقصى الحدود الممكنة. وبالوقت نفسه فعلى السلطة التنفيذية أن تكون في مركز قوي تجاه السلطة التشريعية.

ومن المستحسن التذكير ثانية بأهمية الاقتراحين السابقين: أولهما أن الدستور المدون يجب أن لا يتضمن أكثر من مبادئ عامة وخطوط عريضة، وثانيهما أنه يتوجب على الدستور أن يتيح ظهور سلطة تنفيذية قوية. إن الدستور المدون يجب أن يبقى وثيقة دائمة هدفها تحديد وتنظيم طبيعة وشكل النظام السياسي للبلاد. ويجب على النظام القائم، بعد الموافقة على الدستور وتبنيه رسميًا، أن يضفي عليه صبغة من القدسية يصعب معها التغيير فيه والتبديل إن لم يكن هذا مستحيلًا. وعندما يتضمن الدستور مجموعة من التفاصيل الدقيقة إلى جانب المبادئ العامة، فمن الواجب عندئذٍ إظهار تلك التفاصيل أيضًا بنفس مستور قدسية المبادئ العامة. ومهما يكن فإن لهذه النقطة خطورة خاصة لسببين: أولهما، يجب أن تتمتع تفاصيل نظام الحكم بمرونة كافية تبيح تعديلها عند تغير الظروف. وثانيهما فعندما يتضمن الدستور المدوّن هذه التفاصيل، فإن هذه الأخيرة تكتسب صفة ديمومة الدستور نفسه مما يجعلها صعبة التغيير والتعديل. وعلاوة على هذا، فإن وجود فقرات مفصلة ونصوص مشروطة في الدستور يترك سلاحًا في يد الأقلية غالبًا ما تتمكن له من هزم إرادة الأكثرية وخاصة في بعض القضايا السياسية الحيوية. والمثال التالي خير توضيح لما سبق ذكره. فغالبًا ما يظهر أثناء مناقشة الدستور للموافقة عليه وتبنيه رسميًا اتجاه نحو اشتراط تأمين أغلبية ثلثي الأصوات بدل الاكتفاء بالأغلبية البسيطة في المجلس النيابي (البرلمان) عند التصويب بالموافقة على إصدار بعض أنواع خاصة من القوانين والتشريعات. ولكن قد يحدث، مع مرور الزمن وتبدل الظروف، أن نوعًا من أنواع تلك القوانين والتشريعات لم يعد يتلاءم والأوضاع الجديدة، وأن هناك ضرورة لتعديله أو تغييره. ولكن، في حالة كهذه قد تنبري الأقلية البرلمانية (وربما يدافع أهداف خاصة) لتقف في وجه إرادة الأغلبية محتجة بتفاصيل مجرد قوانين لا أكثر – وليست نصوصًا في وثيقة الدستور – لما كان هناك داع لظهور مثل هذه المعضلات.

إن الإعداد لقيام سلطة تنفيذية قوية وقادرة – بحسب الدستور – له أهمية فائقة. إن أشد الأرزاء التي تصيب الحكومات، التي تواجه سلطة تشريعية متفوقة عليها سلطاتها وصلاحياتها، هي عدم الاستقرار السياسي، الذي ينتج عن تشرذم البرلمان إلى عدة أحزاب وتكتلات صغيرة. وحيث أن الحزب الواحد (ولو كان الحزب الثوري) لا يتمكن من فرض سيطرته على كل شيء بأغلبية مطلقة إلا نادرًا، فإن السلطة التنفيذية تبقى دائمًا تحت رحمة اتجاهات الائتلافات البرلمانية، والتي غالبًا ما توصل إلى سياسة الانحراف والانجراف. وبالمقابل، فعندما تكون السلطة التنفيذية أقوى من السلطة التنفيذية منتخبة انتخابًا مباشرًا وليست معينة من قبل البرلمان، مثل انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة) – فإن الوضع يكون عندئذٍ متوازيًا. وعندما تتوفر سلطة تنفيذية قوية كتلك، فإن الحزب الذي يملك أغلبية أصوات الناخبين يتمكن عندئذٍ من السيطرة على كل من السلطة التنفيذية والغالبية البرلمانية. وبهذه الطريقة، دون سواها، يتهيأ للبلاد جو من الاستقرار السياسي، ملازم لطبيعة النظام السياسي وتركيبه.

وخلاصة الكلام: إن على نظام الحكم الثوري تقديم دستور للبلاد يتصف بالواقعية. فالوثائق الرسمية الصادرة عن لجان وضع الدستور والمؤلفة من أساتذة الجامعات والقضاة، غالبًا ما تسوّد فيها وجهات النظر المعروفة في كتب القانون التي تهتم بالمفاهيم المعقدة لأجهزة الحكومة. والتفاصيل الدقيقة لنظريات القضاء. إلا أنها نادرًا ما تتطرق إلى النواحي العملية والواقعية للحياة السياسية الحقيقية في داخل البلاد، والتي لأجلها، دون سواها، تسن الأنظمة، وتوضع الدساتير.

الخاتمة

لقد كان واضحًا تمامًا منذ بداية هذا التقرير، أن المحافظة على السلطة هي هدف في حد ذاتها، لا يختلف في هذا نظام عن نظام. ولكي يتيسر هذا فلا بد من توفير القوة السياسية لهذا النظام ليصبح حكمًا ذا فاعلية جيدة. وتتوفر عادة هذه القوة السياسية في كل المجتمعات مهما كان وضع تنظيمها وحالته، إلا أنها إما أن تكون علنية، أو تبقى كامنة في المجتمع مدخرة فيه. ولكن النقطة الحاسمة في هذا المجال هي أن القوة الكامنة تبقى في معظم مراحل الحكم أكثر بكثير من تلك التي تظهر علنًا وتصبح أمرًا واقعًا. ففي الدولة الدستورية، تحد اعتبارات الشرعية أو القانونية نشاطات الحكومة في تشكيلها للقوة السياسية، بنفس النسبة التي تحد نشاطات أولئك الذين تتعارض مصالحهم مع النظام القائم. أما نظام الحكم الثوري، فإنه لا يقيم وزنًا لمثل تلك الاعتبارات، وذلك لأن اسم "الثورة" نفسه وتعريفها لا يملكان أيًا من معاني الشرعية أو القانونية. وهذا هو مصدر الثورة باستمرار. وكما أن عدم شرعية الثورة وقانونيتها لا يضعان أي قيود لنشاطها لتوفير القوة السياسية اللازمة لها، فإن كل ما عجزت الثورة عن تجنيده وتسخيره من القوى السياسية المدفونة في المجتمع لا يخضع إطلاقًا في نشاطه وتفجره لاعتبارات الشرعية أو القانونية ولذلك يبقى بحقيقته خطرًا كامنًا يهدد باستمرار أمن الثورة وبقاءها.

وهكذا يبقى أمام نظام الحكم الثوري طريقان لا ثالث لهما لمعالجة هذا الخطر المهدد لكيانه. فأول هذين الطريقين ذو نهاية خطيرة، مع أن بدايته تبدو للوهلة الأولى على أنها أساس النفعية، والنزوع إلى جر المغانم بأية وسيلة كانت وهذا ما أطلقنا عليه آنفًا اسم "سياسة الانجراف والمساومات" التي غالبًا ما تحرص عليها بعض الحكومات الثورية، بغية توطيد أركانها عن طريق الظهور بالمظهر الشعبي، الذي تلتف حوله الجماهير الغوغائية، وذلك بدل جعل قوتها السياسية أمرًا واقعيًا ومحققًا.

وثاني الطريقين هو ذاك الطريق الذي نصحنا به آنفًا باتباعه، وهو الذي يقود حقًا إلى ثورة فعلية تدرك بعمق كاف النظرية الأساسية التي يقوم عليها الحكم الثوري. وبعبارة أخرى، فإن على نظام الحكم الثوري أن يتخذ كل ما يراه ضروريًا من التدابير لإيجاد قوة حقيقية له سواء أكان ذلك باللجوء إلى إجراءات القمع والإرهاب أم إلى سياسة الإصلاح والبناء. وعليه كذلك أن لا يغفل عن تلك القوة الكامنة في المجتمع ويتركها دون السيطرة عليها وتجنيدها له.

ومن المأمول أن يكون هذا التقرير مفيدًا ومساعدًا للثورات في إتقان عملها، وأن يكون مقدمة لها إلى ما يسمى "الضرورات، وفن تنفيذها".